

## منع تركيا من الأسلحة غير قابل للتأجيل في جنوب أفريقيا

● أنقرة - تزايدت الضغوط الدولية لمنع بيع الأسلحة إلى تركيا التي وظفتها لسنوات في دعم المرتزقة في سوريا ومن بعدها في ليبيا بهدف فرض نفوذها في المنطقة. وبعدها أقدمت دول أوروبية وغربية على اتخاذ قرار حظر بيع الأسلحة لتركيا بعد إطلاقها ما سمي بعملية "نوع السلام" في سوريا، تتصاعد الأصوات اليوم في جنوب أفريقيا لمنع بيع الأسلحة إلى أنقرة بعدما ثبتت انشطتها التخريبية في القارة الأفريقية وخاصة في ليبيا. وتطالب جنوب أفريقيا بحظر تزويد تركيا بالأسلحة بعدما ثبتت توظيف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لتلك الأسلحة في دعم الجماعات المنطرفة في ليبيا وسوريا. ووفق موقع "أحوال تركية" أفادت وسائل إعلام محلية أن جنوب أفريقيا تتحرك في اجتماعات مجلس الأمن لفرض الالتزام بالقرار الأممي حول حظر الأسلحة لأطراف النزاع في ليبيا، وعلى رأسها تركيا. وكانت جنوب أفريقيا من بين الأصوات الأكثر حسما بضرورة الالتزام بقرار حظر السلاح على ليبيا، وذلك في مؤتمر برلين الذي هدف إلى وقف الممارك في ليبيا وإعطاء الفرصة للحل السياسي، في وقت حذر فيه الرئيس الجنوب الأفريقي سيريل رامافوزا، مرارا تركيا من إرسال أسلحة وقوات إلى ليبيا.

### ضغوط في جنوب أفريقيا لمزيد تضييق الخناق على أنقرة بعدما ثبتت أنشطتها في القارة الأفريقية وخاصة في ليبيا

وتسأل إبراهيم عمّا إذا كان لدى القانون المذكور البية رقابة موثوقة لضمان الامتثال لبنوده، في ظل الأبناء عن تسلم ست طائرات شحن عسكرية تركية أسلحة ومعدات عسكرية من جنوب أفريقيا. وقال إنه "من غير المعقول أن توافق جنوب أفريقيا على تصدير العتاد العسكري إلى تركيا منذ أن نص قانون (NCACC) على أن جنوب أفريقيا لا تتبع المعدات والأسلحة العسكرية التي بلد يشارك في نزاع مسلح".

وكانت دول أوروبية عدة قد فرضت في موفى عام 2019 تعليق بيع الأسلحة إلى تركيا عقب إطلاق أنقرة عملية "نوع السلام" العسكرية في سوريا. وأدان الاتحاد الأوروبي آنذاك الهجوم العسكري التركي واعتبر أنه ياقوض، وبشدة، استقرار وأمن المنطقة بأكملها، ويزيد من معاناة المدنيين على خلفية تفاقم عمليات النزوح وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

وفرضت فرنسا وألمانيا وإيطاليا والسويد والنرويج وفنلندا وهولندا وتشيكيا قيودا على تصدير السلاح لتركيا، دون فرض حظر شامل على الدولة العضو في منظمة حلف الأطلسي.

ويتماشى قرار هذه الدول مع التعهد الأوروبي القائم بمنع تصدير السلع العسكرية التي من شأنها أن تساهم في عدم الاستقرار الإقليمي.



مرتزقة أردوغان في كل مكان

## سد النهضة ورقة أبي أحمد السياسية للخروج من مأزق الانتخابات

أديس أبابا على مشارف مأزق دستوري معقد يغذي غضب المعارضة



### الانتخابات.. تجرئ أم تؤجل

ضاعفت من انتقاداتها وشككت مبكرا في قيام حزب "الرخاء" بتهيئة الأجواء لتزوير الانتخابات، على غرار ما حدث في انتخابات 2015، وحصلت فيها الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية على 95 في المئة من مقاعد البرلمان، قبل أن يتم حلها ويرثها حزب "الازدهار" الجديد، وينضم إليه غالبية النواب.

### رفض المعارضة

بدأت أبعاد الأزمة تتخطى حدود التاجيل لأسباب خارجة عن الإرادة، ووجهت قوى معارضة انتقادات لأبي أحمد باستغلال مرض كورونا لتفكيك الدستور ووضع قواعد حكمه يمكنه من السيطرة على الأمور، بما يفيد بالرغبة في إعادة إنتاج سياسات القبضة الحديدية السابقة.

### الدستور الإثيوبي لم يوضح الحالات التي يتم فيها تأجيل الانتخابات، غير أن الأمر يحتاج إلى تنسيق مع قوى المعارضة

تحدثت جبهة تحرير تيغراي، وهي من أهم الجبهات المعارضة، فكرة التأجيل وأعلنت أنها تعترض تنظيم انتخابات في المنطقة التي تسيطر عليها في إقليم تيغراي، وهو ما وجد أصداً من قوى سياسية أخرى، إذا صممت الحكومة على المضي في طريق التأجيل لأجل غير مسمى.

أيدت حركة الأمهرة خيار التعديل الدستوري كحل مناسب للخروج من الأزمة، في حين تمسك ائتلاف وحدة الفيدرالية الإثيوبية بتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، ويضم الائتلاف، جبهة تحرير أوجادين الوطنية، وجبهة تحرير أورومو، والكونغرس الفيدرالي للأورومو، والكونغرس الوطني أجاو، وحزب موكا الديمقراطي، وأريينا تيغراي، والحزب الديمقراطي.

لم يوضح الدستور الإثيوبي الحالات التي يتم فيها تأجيل الانتخابات صراحة، لكنه يوفر إطار عمل يسمح بها، غير أن الأمر يحتاج إلى تنسيق مع قوى المعارضة لتبديد المخاوف العارمة من التزوير، والنفاخ حول التوقيت، لأن هناك اتجاهات قويا للمطالبة بإدارة مؤقتة- انتقالية تشرف على الانتخابات المقبلة، تجبر أبي أحمد على التخلي عن منصبه، وفقدان أحد عناصر القوة والسيطرة. تلجأ قوى المعارضة على الإدارة المؤقتة للانتخابات كضمان للنزاهة

تتباين المواقف في إثيوبيا بشأن الانتخابات البرلمانية المؤجلة بسبب جائحة كورونا، بين مؤيد يرى ضرورة إجرائها خوفاً من الفراغ الدستوري، وآخر يؤكد ضرورة التأجيل لحين انتهاء تداعيات الوباء، لكن للمسألة أبعاداً أخرى تتجاوز الداخل الإثيوبي حيث تؤكد رؤى أخرى أن أديس أبابا تكثف الأضواء على أزمة سد النهضة مع مصر والسودان، كي تصرف الأنظار إلى الخارج بدلا من الداخل الحافل بالتحديات.

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

القاهرة - وجدت الحكومة الإثيوبية ضالتها في تكثيف الأضواء على أزمة سد النهضة مع كل من مصر والسودان، كي تصرف الأنظار إلى الخارج بدلا من الداخل الحافل بالتحديات، وتتضمن من إعادة ترتيب أوراقها في واحدة من الأزمات الدقيقة التي تعصف بها، وتتمثل في تأجيل إجراء الانتخابات من أغسطس المقبل إلى أجل غير مسمى، بسبب انتشار فيروس كورونا. بدأت القضية تتحول إلى أزمة ساخنة، ودخلت على خطوطها أطراف كثيرة من المعارضة السياسية والمناطية، ووجهت اتهامات إلى رئيس الحكومة عدا أحمد، بأنه اختار طريق التاجيل عمدا ليقبض على رأس السلطة السياسية في البلاد أطول فترة ممكنة، لأنه لا يضمن الفوز بارتياح في الانتخابات التي تتعاطف فيها خطوط معارضية.

### أزمة داخلية

تواجه إثيوبيا حزمة من الأزمات السياسية والأمنية بعد فترة وجيزة من الإمال والأحلام التي تعلققت بقدرات أبي أحمد المتعددة في إخراج البلاد من نفق التفتت والتشرذم الجهوي، حتى أصبح الرجل عنوانا محليا للاستقرار، عقب تمكنه من طي صفحات قائمة في سجل الانقسامات بين الشعوب الإثيوبية في الاقاليم المختلفة.

وراهنت عليه دوائر في المنطقة للقيام بدور قيادي وتنموي. وعولت عليه قوى كبرى في أن يأخذ بيد إثيوبيا لتكون في مصاف الأمم الناهضة، ورمانة ميزان الأمان في شرق أفريقيا، وعزز حصوله العام الماضي على جائزة نوبل للسلام ترسيخ أفكاره السلمية بعد نجاحه في تسوية خلافات أديس أبابا المبررة مع أسمره.

ركز خطاب أبي أحمد إجمالا على فكرة "الرخاء" أو الازدهار، وهي الكلمة التي اتخذت عنوانا وشعارا للحزب الحاكم حاليا، غير أن تراجع خطواته عن فكرة التحول الديمقراطي وفتح الفضاء السياسي وتوفير المزيد من الحريات وحقوق الإنسان التي جذبت إليه قطاعات كبيرة من الشباب، أحدث